وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الملتقى الوطني حضوري وعن بعد بعنوان:
استراتيجيات دعم اقتصاديات الجماعات المحلية بتاريخ 21 أفريل 2025
المحور الأول: استراتجيات الاقتصاد الأخضر لدعم الجماعات المحلية

عنوان المداخلة:

المقاربة الجديدة للإقتصاد الأخضر كدعامة لتحقيق التنمية المفهوم والأبعاد

الدكتور/ بوهلال عبد الرزاق
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
bouhelal-abderreak@ univ-eloued.dz
Tél: 0667889255

الأستاذ الدكتور/ كاهي مبروك
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
kahi30@live.fr
Tél: 0666536880

الملخص:

في إطار التحولات التي شهدها العالم أصبح الاقتصاد الأخضر يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الدول والهيئات المهتمة بحماية البيئة من خلال الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا بالنظر إلى الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال زيادة النمو الإقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، والحد من مشكلة الفقر والبطالة واستنزاف الموارد الطبيعية والنظام البيئي بشكل عام.

خلصنا في هذه الدراسة أن الإقتصاد الأخضر يمثل المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة باعتباره نموذجا جديدا من نماذج التنمية باعتباره يعتمد على الإلمام بالاقتصاديات البيئي التي تسعى إلى تحسين العلاقة بين الاقتصاد الربحي والنظام البيئي ، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين حالة الرفاه البشري.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الأخضر، التنمية

Abstract :

In light of the transformations witnessed by the world, the green economy has become one of the most important issues of concern to countries and organizations concerned with environmental protection, given the role it plays in many economic, social, and environmental fields. This is in light of the goals set for it by the United Nations Environment Program, which include increasing economic growth, creating more job opportunities, and reducing poverty, unemployment, and the depletion of natural resources and the ecosystem in general.

In this study, we conclude that the green economy represents the path toward achieving sustainable development as a new development model, based on an understanding of environmental economics, which seeks to improve the relationship between the profitable economy and the ecosystem, enhance the efficiency of resource use, and improve human well-being.

Key words : the green economy, development.

مقدمة:

أدت الأزمة المالية والأزمة الغذائية، وأزمة تغير المناخ، بما لها من انعكاسات على الموارد المائية والطاقة والبيئة إلى نقل الحوار من المفاضلة بين الاقتصاد والبيئة إلى أهمية مفهوم التنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي، ما دفع المجتمع الدولي لطرح مفهوم الاقتصاد الأخضر باعتباره الأسلوب الأحدث لمواجهة هذه الأزمات، والتي تجسدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة" ريو+20" في إطار تكريس مفهوم التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإعادة التأكيد على الالتزام السياسي بمبادئ التنمية المستدامة، واعتبر الاقتصاد الأخضر النهج الذي يساعد على رسم الإطار المؤسسي للتنمية لينتقل هذا المفهوم من نهج محوره يرتكز على البيئة إلى نموذج يشترط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنشطة غير ملوثة أو قليلة التلوث، ترتكز على كفاءة استخدام الموارد لحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي، وبمعنى آخر هو برنامج صديق للبيئة صمم لوضع خريطة طريق للحكومات وصانعي القرار ليمكنهم من إعادة توزيع الإنفاق الحكومي بالاعتماد على تكنولوجيا نظيفة للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام.

فعلاقة الإقتصاد الأخضر بالتنمية هي علاقة الجزء بالكل، فالتنمية تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الاقتصاد الأخضر الأداة العملية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة، ولا يعتبر بديل عنها، فهو يمثل الانتقال من عموميات التنمية إلى التخصيص حيث يتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل على تحضير هذه القطاعات وآليات التمويل والنتائج المترتبة على هذا التحول.

تشهد بلدان المنطقة العربية مرحلة تحول في مسارها الإنمائي إذ تعارض شعوبها الأنظمة الحاكمة وتطالبها بتحسين الظروف المعيشية والحصول على موارد وفرص العمل والمياه والبيئة النظيفة، وفي المقابل تسجل هذه الأخيرة تفاوت كبير في معدلات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي وهذا ما يستدعي إعادة النظر في النموذج الإنمائي الحالي، بالرغم من تحقيق معدلات متذبذبة للأهداف الإنمائية.

ليصبح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فرصة جديدة لإنتاج الثروات خارج قطاع الاقتصاد الأسود(البترول، الغاز، الفحم...) باعتباره هدف ومسعى رئيسي للمقاربات الإستراتيجية الجديدة للتنمية المعتمدة في بعض هذه الدول، إلا أن هذا الانتقال ليس حدث فوري يكمن بقرار واحد، بل هو عملية طويلة توجهها نظرة سياسية من الأعلى على القاعدة ومشاركة جماهيرية من القاعدة إلى القمة، كما أن الوصول إلى الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية يحتاج توفير آليات سواء على المستوى الدولي(الاتفاقيات، الأطر التوجيهية) أو على المستوى المحلي عبر تضافر الجهود مابين القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي وهذا بغية الوصول إلى اقتصاد أخضر مستدام، والدول العربية كغيرها من دول العالم تحاول تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر لتشهد بعض هذه

الدول مؤخرا وضع خطط واستراتيجيات وطنية متخصصة في مجال الاقتصاد الأخضر، حيث تعكس هذه الاستراتيجيات إرادة هذه الدول لتحويل الاقتصاد القائم على الاقتصاد الأسود إلى مصادر جديدة ومتجددة في إطار الاقتصاد الأخضر. إلا أن التوافق لا يزال غائبا حتى الآن حول كيفية ترجمة السياسات العامة إلى أدوات اقتصادية ومالية وحول طبيعة الظروف المواتية التي يتعين على الحكومات الوطنية خلقها لتحقيق الفوائد المرجوة من الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية

اعتمدت الدراسة على أربع محاور:

محاور الدراسة:

المحور الأول: الاقتصاد الأخضر مدخل مفاهيمي

المحور الثاني: أسباب التحول إلى الاقتصاد الأخضر

المحور الثالث: دوافع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

المحور الرابع: متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر

المحور الأول : الاقتصاد الأخضر مدخل مفاهيمي

يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر Green Economy–مفهوماً جديد نسبياً ويحتمل عدة تعريفات، إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP – يُعرِّفه بأنه: "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع الحد بدرجة كبيرة من المخاطر البيئية والأضرار الإيكولوجية. ويتصف بتخفيضه لإنبعاثات الكربون، وفاعليته من حيث استخدام الموارد، وتحقيقه للشمول الاجتماعي". بينما يُعرّف تحالف الاقتصاد الأخضر هذا النوع من الاقتصادات بأنه "اقتصاد مرن يوفر نوعية حياة أفضل للجميع ضمن الحدود البيئية لكوكب الأرض". هذا التحالف هو مجموعة من المنظمات غير الحكومية، والجماعات النقابية، وغيرها من المنظمات التي تمثل قاعدة شعبية واسعة في مجال الاقتصاد الأخضر .

وفقا لهذه المفاهيم فإن الاقتصاد الأخضر يسعى لخلق علاقة متزنة ومتناغمة بين البشر والطبيعة، عبر تلبية احتياجات كل منهما في الوقت ذاته، ومن هنا فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد البيئي إلا أنه يختلف عنه في نهجه الكلي الذي يشمل المدافعة السياسية الرامية إلى تحقيق الاستدامة في حلوله المطروحة.

يعتمد هذا الاقتصاد في أصوله الاقتصادية بشكل كبير على رأس المال الطبيعي، والذي يحافظ على استدامته في الوقت ذاته عبر تعزيزه وإعادة بنائه عند الحاجة لذلك. كما يأتي النمو في الدخل وخلق فرص العمل والتوظيف في الاقتصاد الأخضر عن طريق تشغيل استثمارات عامة وخاصة في مشاريع تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد والحد من الانبعاثات الكربونية وتقليل التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة البيئية. وتحتاج هذه الاستثمارات إلى التحفيز والدعم عبر الإنفاق العام، وإصلاحات السياسات العامة، والتغييرات التنظيمية.

تاريخ مفهوم الاقتصاد الأخضر

ورد مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة في تقرير أعده مجموعة من كبار الاقتصاديين في مجال البيئة لحكومة المملكة المتحدة في عام 1989، تحت عنوان "خطة عمل لاقتصاد أخضر ."Blueprint for a Green Economy – ثم تبع هذا التقرير جزآن آخران لنفس المؤلفين، هما " خطة عمل 2: تخضير الاقتصاد العالمي" و"خطة عمل 3: قياس التنمية المستدامة"، وذلك في عامي 1991 و1994 على التوالي. وقد تم وضع جميع التقارير بناءً على بحوث وممارسات في مجال الاقتصاد البيئي تمت ضمن عدة عقود من الزمان.

سلط التقرير الأول الضوء على أهمية وضرورة تفعيل دور الاقتصاد في مساعدة السياسة البيئية، بينما توسعت التقارير اللاحقة في مضامين هذه الرسالة لتشمل مشاكل بيئية عالمية مثل تغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون، وإزالة الغابات المدارية، وخسارة الموارد في العالم النامي. وفي

عام 2008، تم إعادة إحياء هذا المصطلح في المناقشات الدائرة حول الاستجابة السياسية للأزمات العالمية المتعددة مثل أزمة الركود والانهيار الاقتصادي العالمي الشهير الذي وقع في العام ذاته، حيث دافع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فكرة "حزم التحفيز الخضراء" وقدم مجالات محددة يمكن أن يتم من خلالها البدء ببناء "الاقتصاد الأخضر" إذا ما تم الاستثمار فيها بشكل واسع النطاق.

وفي أكتوبر 2008، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر Green – Economy Initiative والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الخضراء تخضير القطاعات غير الصديقة للبيئة موفرةً الدراسات اللازمة للتحليل ودعم السياسات. وكجزء من هذه المبادرة، كلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد واضعي تقرير خطة عمل الاقتصاد الأخضر بإعداد تقرير بعنوان "صفقة جديدة خضراء عالمية"(Global Green New Deal (GGND – ، الذي صدر في أبريل/نيسان 2009 واقترح مجموعةً من الإجراءات والسياسات التي من شأنها العمل على استدامة الاقتصاد العالمي وتحفيز الانتعاش الاقتصادي.

ضمن إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن الواقع في شهر يونيو/حزيران 2009، أصدرت الأمم المتحدة بياناً على مستوى الوكالات يدعم الاقتصاد الأخضر باعتباره طريقاً ضرورياً لمعالجة أزمات متعددة. تبع ذلك إقرار وزراء ورؤساء وفود المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن إعلان مشترك بأن مفهوم الاقتصاد الأخضر "يمكن أن يعالج بشكل كبير التحديات الحالية وأن يوفر فرص التنمية الاقتصادية والفوائد المتعددة لجميع الدول"، وذلك في فيفري 2010.

بعد ذلك إصدار برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرها الاقتصادي الأخضر في نوفمبر 2011 والذي اشترك في وضعه عدد من مراكز البحوث (مراكز التفكير) وجهات تجارية فاعلة ما أضفى مزيداً من المصداقية على التحليلات الاقتصادية في التقرير .

المحور الثاني: أسباب التحول إلى الاقتصاد الأخضر

بعد عقود عديدة من الاعتماد على الاقتصاد البني Brown Economy–، وهو الاقتصاد الذي يعتمد على الوقود الأحفوري ومشتقاته في الإنتاج، تحصد العديد من الدول عواقب النهج غير المستدام الذي أدى إلى استنفاد الموارد وخلق المظالم واللامساواة والتهميش الاجتماعي. فقد تضاعف الاقتصاد العالمي إلى أربعة أضعاف، و شمل ذلك تضاعف استخراج الموارد المادية إلى ثلاثة أضعاف منذ عام 1970، ومن أشهر هذه الموارد الكتلة الحيوية والوقود الأحفوري والمعادن الفلزية، حيث وصل عالمياً إلى حوالي 90 مليار طن في عام 2019. إلا أنه وعلى مدى الربع الأخير من القرن المنصرم، رافق هذا النمو تدهورٌ في السلع والخدمات الرئيسية التي تستند إليها الأنظمة البيئية على مستوى العالم والتي تدعم سبل العيش أو استخدمت بشكل غير مستدام بنسبة 60%. وبسبب هذه المخاطر المتعلقة بالبيئة والبنية التحتية واستخدام الموارد الطبيعية يحدث ما مقداره تسعة عشر

مليون حالة وفاة مبكرة سنويًا. كما تم إثبات أن استخراج الموارد هو السبب الرئيسي في فقدان التنوع البيولوجي العالمي.

المحور الثالث: دوافع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر

جاء التفكير بالتحول إلي الاقتصاد الأخضر و ذلك نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الإقتصاد العالمي وكثرة الأزمات التي يمر بها و منها (انهيار الأسواق ، الأزمات المالية والاقتصادية ، ارتفاع أسعار الغذاء, التقلبات المناخية , التراجع السريع في الموارد الطبيعية و سرعة التغيير البيئي. (وحوافز الأنتقال للاقتصاد الاخضر تتمثل في الاتي:

1.الأهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية:حيث أن الإقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر و ذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية و الأنظمة الإيكولوجية و ذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي و نستطيع ان نوصلها الي الفقراء.

2. الأهتمام بالمياه و عدم تلويثها والاجتهاد في ترشيدها :حيث أن تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول علي المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار وأيضا الحفاظ علي المياه السطحية.

3. دعم قطاع النقل الجماعي :حيث الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25%سوف يوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات و هذا المبلغ يمكن تحويله الي تخضير الطاقة والانتقال إليها في مجال النقل وبتخضير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة و استعمال النقل العام و السيارات الهجينة توفر ما يقرب من 23 بليون دولار سنويا,, و بأنفاق 100 بليون دولار في تخضير 20% من الأبنية القائمة خلال العشر سنوات القادمة يتوقع توفير أكثر من 4 مليون فرصة عمل.

4.التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة أعادة تدويرها :حيث أن (أنتاج الحمض الفسفوري و الأسمدة, وأنتاج المعادن المركزة , والاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة و المدابغ الصناعية و التقليدية, والصناعة الدوائية و الصناعة التحويلية) أكثر من 50% من هذه النفايات يتم ألقائها في المياه و أن الإنبعاثات الخارجة منها تؤدي إلى تلوث المياه ولكن إذا تم التخلص منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدفن صحي أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الإنبعاثات السامة.

5. العمل علي زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة :حيث النقلة إلى الإقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري ففي المخطط الإستثماري الذي يستثمر فيه نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الإقتصاد الأخضر يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة و توسيع الإنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة و النتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36% في كثافة استخدام الطاقة علي الصعيد العالمي.

المحور الرابع: متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

لكي تتحول الدولة من اقتصاد متخلف أو راكد إلى اقتصاد اخضر مزدهر قليل الإنبعاثات يشمل كيان الدولة ككل ويجعلها متقدمة ويحافظ علي البيئة ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها بعدة متطلبات أهمها:

1. أن تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة علي الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوي المعيشة لدي سكان الريف .

2. الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه الغير نظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل على الحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث.

3. مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر فإذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغيرها إلى سياسة ديمقراطية والعمل ف سياسة السوق لتشجيع الإنتاج

4.على الاقتصاد الأخضر أن يعترف بالسياسة الوطنية علي الموارد الطبيعية وأن يركز على كفاءتها وأن يجعل الإنتاج إنتاج دائم ومستدام.

5.عدم فرض قيود علي التجارة الدولية وعلي الاقتصاد الأخضر معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة علي الصادرات والواردات.

6. أن تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل علي معالجتها وإعادة تصنيعها مرة أخرى وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.

7. وضع خطة للعمل علي تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة.

8. دعم قطاع النقل الجماعي

9. تحسين التعليم وتشجيع الابتكار.

10. مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام.

خاتمة

إن عملية التحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر ليست مستحيلة، ولكن ليست بالسرعة التي يعتقدها البعض، وربما الإنجاز الرئيس والمهم الذي تحقق في هذا المجال الحيوي هو أن بعض دول العالم نجحت بالفعل في وضع أسس البنية التحتية التي ستمهد الطريق مستقبلًا نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر ونشر ثقافة التحول الأخضر. فالاقتصاد الأخضر هو بمثابة طوق النجاه للدول لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة، والحفاظ على الرفاهية التي تحققت بفعل سنوات التنمية الاقتصادية الماضية، وكانت العديد من الدول التي بادرت للتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال العديد من المشروعات الكبيرة خلال السنوات الماضية، ولازال الكثير ينتظرها خلال السنوات المقبلة، وما زالت الجهود تتوالى نحو النهوض بمفهوم وتنفيذ الاقتصاد الأخضر على أرض الواقع،

حتى تتمكن كل دولة من تحقيق خطة التنمية المستهدفة لها من خلال استغلال الطاقات المتجددة على أراضيها والحد من المخاطر التي كادت تكون سببًا في دمار الكوكب.

التوصيات

- الاطلاع على كافة التجارب الدولية الناجحة في الإقتصاد الأخضر مع مراعاة إمكانيات وظروف كل دولة، ووضع مؤشرات من شأنها رصد التقدم نحو الإقتصاد الأخضر وذلك من أجل تسهيل عملية قياس هذا التقدم واتخاذ كافة التدابير لدعم هذا التحول.
- وضع إستراتيجيات شاملة للانتقال للاقتصاد الأخضر تشترك فيها جميع القطاعات والبرامج.
- تعزيز اقتصاديات الدول العربية بالتكنولوجيا الخضراء، وذلك عن طريق زيادة الكفاءة والإبداع بالاعتماد بشكل أكبر على شبكات البحث والتطوير والابتكار.
- إعطاء أولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتدوير النفايات المنزلية، ما يساهم في التصدي لأزمات مستقبلية.

المصادر والمراجع:

1. منظمة العمل الدولية، " الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2018 ".
2. منظمة العمل الدولية، "الاقتصاد الأخضر"، 2014.
3. United Nations Environment Programme (UNEP), "Towards a Green economy, Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", 2011. last view: 24/5/2020, 5:00 pm.
4. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، " توجيه جيل جديد من المتعلمين بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل"، 2019.
5. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو إقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة الأمريكية،2011.
6. "Towards a Green economy, Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication".
7. بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي- دراسة الاستراتيجيةالعربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015-** ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوثوالدراسات، العدد11.
8. بنموسي شكيب، **الإقتصاد الأخضر في المغرب**، على الموقع: http:// marocenv.com /425.html
9. بوحصي مجدوب ومولفرعة فاطمة الزهراء، **استغلال الطاقات من خلال التنمية المستدامة في ظل البيئةالحالية(جهود منظمة الأمم المتحدة مؤتمر ريو +20 من خلال تعزيز مشروع الإقتصادالأخضر**.
10. United Nations Environment Programme (UNEP), "Inclusive Green Economy Policies and Practice", 2019. last view: 24/5/2020, 5:00 pm.
11. International Labour Organization, "World Employment Social Outlook 2018, Greening with jobs", 2018. last view: 24/5/2020, 5:00 p
12. تقرارات يزيد وآخرون، **الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث**، مجلة الدراسات الماليةوالمحاسبية والإدارية، العدد08، ديسمبر2017.
13. الحمدي محمد، **التحول نحو الإقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية**، عمان: د.د.ن، 2014.
14. حمود صبرينة، **دور السياسة البيئية في توجيه الإستثمار في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون البيئة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف - 02 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014،2015
15. مؤسسة هينرش بل - مكتب فلسطين والأردن، "خطايا خضراء – كيف أصبح الاقتصاد الأخضر موضوع خلاف؟"، 2013.
16. United Nations (UN), "Green economy", last view: 24/5/2020, 5:00 pm.

Investopedia, “Green Economics”, last view: 24/5/2020, 5:00 pm. .17